جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

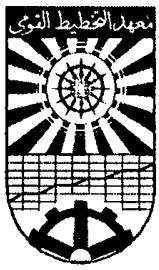

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٤٧)

قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية

مارس ٢٠٠٢

المحتويات

الموضوع	الصفحه
١- تقديم	أ
٢- الفصل الأول: مجتمع المنتجين الزراعيين بالزراعة المصرية	١
(١) تمهيد	١
(٢) تعداد ومساحة المنشآت الإنتاجية الزراعية	١
(٣) هيكل المنشآت الإنتاجية الزراعية وفقا لكيانها القانونى	٤
(٤) التكثيف الرأسمالى فى المنشآت الإنتاجية الزراعية	١٢
(٥) السكان والموارد البشرية	١٩
٣- الفصل الثانى: أهداف وسياسات التنمية الزراعية خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠٠م	
(١) تمهيد	٣١
(٢) الأهداف الكلية المخططة للتنمية الزراعية	٣١
(٣) السياسات الزراعيةوالأهداف التفصيلية لخطط التنمية الزراعية	٣٤
(١/٣) السياسة السعرية والتسويقية	٣٤
(٢/٣) السياسة الإنتاجية	٣٧
(٣/٣) البحث العلمى وتكنولوجيا الإنتاج الزراعى	٣٨
(٤/٣) السياسة الإئتمانية	٤٥
(٥/٣) سياسة التجارة الخارجية فى المحاصيل الزراعية	٤٨
(٦/٣) السياسة الضريبية	٥١
(٤) إشارات السياسات الزراعية إلى مجتمع المنتجين الزراعيين	٥١
(١/٤) التغيرات والعلاقات السعرية	٥٢
(٢/٤) التغيرات فى فنون وتكنولوجيا الإنتاج الزراعى	٧٨
(٣/٤) إشارات تنظيمية وإدارية	٨٥
(٤/٤) إشارات دائرة الإختيار	٨٦

تابع المحتويات

الموضوع	الصفحه
٤- الفصل الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة على الإستجابة للسياسة الزراعية ومؤشرات الإستجابة	٨٧
(١) تمهيد	٨٧
(٢) العوامل المحددة أو المؤثرة على درجة الإستجابة للسياسات الزراعية	٨٧
(٣) مؤشرات الإستجابة للسياسة الزراعية	٩٦
(١/٣) مؤشرات الإستجابة للإشارات التنظيمية والإدارية	٩٨
(٢/٣) مؤشرات الإستجابة للإشارات التكنولوجية والإستثمار المزرعى	١١٥
(٣/٣) مؤشرات الإستجابة للإشارات السعرية	١٤١
٥- موجز ونتائج وتوصيات الدراسة	٢٠٧
٦- الملاحق	٢٥٠
٧- المراجع	٢٥٧
مراجع باللغه العربية	
مراجع باللغه الإنجليزيه	

"فهرس الجداول"

رقم الجدول	عنـــــــوان الجدول	رقم الصفحة
(١)	هيكل حيازة الأراضى الزراعية وفقا لفئات مساحة الحيازة الزراعيـــة فـــي عامى ١٩٨٢/٨١، ١٩٩٠/٨٩	٥
(٢)	هيكل المنشآت الانتاجية الزراعيـــة وفقـــا لكيانـــها القـــانونى فـــي عـــامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	٧
(٣)	متوسط مساحة المنشأة الانتاجية الزراعية ، وهيكل المنشآت الانتاجية وفقـا لكيانها القانونى في كل من مناطق الوجه البحـــري ، ومصـــر الوســـطى ، ومصر العليا في عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	١١
(٤)	نسبة المزارع الحائزة للآلات الزراعية الميكانيكية الرئيسية الى اجمالى عدد حيازات الأراضى الزراعية في السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	١٣
(٥)	نسبة المزارع المشاركة أو المالكة لآلات زراعيـــة ميكانيكيـــة ، ومتوســـط نصيب الآلة مـــن مساحة الحيازة الزراعية في كـــل مـــن منـــاطق الوجـــه البحري ، والوجه القبلى في السنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	١٥
(٦)	بعض مؤشرات حيازة الثروة الحيوانية من ابقار وجاموس ، وأغنام ومـــاعز خلال السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	١٧
(٧)	بعض مؤشرات حيازة الثروة الحيوانية من ابقار وجاموس علـــى مســـتوى الفئات المختلفة من حيازة الأراضى الزراعيـــة خـــلال الســـنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	١٨
(٨)	التوزيع النسبى لعدد أفراد الأسر المعيشية وفقا لفئات المساحة الحيازية فـــي السنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	٢٠
(٩)	الوزن النسبى لعدد الأفراد المشتغلين في مزارعهم في اجمالى عـــدد أفـــراد الأسرة المعيشية حسب الجنس ، وفئات مســـاحة الحيـــازة الزراعيـــة فـــي السنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	٢٣
(١٠)	التوزيع النسبى لمصادر العماله البشرية في المزرعة المصرية حسب الفئـــة المساحية للمزرعة ، ونوع العمل ، ونظام الأجر في عام ١٩٩٠/٨٩	٢٦
(١١)	التوزيع النسبى للحائزين الزراعيين وفقا لدرجة التعلم ، وتوزيعهم النســـبى ما بين الممارسين لمهنة الزراعة فقط ، والممارسون لمهن أخرى بالاضافة الى مهنة الزراعة في السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	٢٨
(١٢)	معدلات الزيادة السنوية في أسعار أهم المحاصيل الزراعية خلال الســـنوات ١٩٨٧-١٩٩٨	٥٥

"تابع فهرس الجداول"

رقم الجدول	عنـــــــوان الجدول	رقم الصفحة
(١٣)	الأسعار النسبية (شروط التجارة) لكل من المحـــاصيل الشـــتوية الرئيســـية بالقياس الى بدائلها في منطقة الوجه البحـــري خـــلال الســـنوات ١٩٨٣-١٩٩٧	٦٠
(١٤)	الأسعار النسبية (شروط التجارة) لكل مـــن المحـــاصيل الصيفيـــة والنيليـــة الرئيسية بالقياس الى بدائلها في منطقة الوجه البحـــري خـــلال الســـنوات ١٩٨٣-١٩٩٨	٦٢
(١٥)	الأسعار النسبية (شروط التجارة) لمجموعات المحاصيل الزراعية المكونـــة لدورة القطن ودورات الحبوب الصيفية والشتوية في منطقة الوجه البحـــري في السنوات ١٩٨٣ -١٩٩٨	٦٦
(١٦)	شروط التجارة ما بين كل من المحاصيل الشـــتوية الرئيســـية والمحـــاصيل البديلة لها في منطقة مصر الوسطى في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٧	٦٧
(١٧)	شروط التجارة ما بين كل مـــن المحـــاصيل الصيفيـــة والنيليـــة الرئيســـية والمحاصيل البديلة لها في منطقة مصر الوسطى فـــي الســـنوات ١٩٨٣-١٩٩٨	٧٠
(١٨)	شروط التجارة ما بين مجموعات المحاصيل الزراعية المكونة لدورة القطن، ومجموعات المحاصيل المكونة لدورات الحبوب الصيفيـــة والشـــتوية فـــي منطقة مصر الوسطى في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٧	٧٢
(١٩)	شروط التجارة لكل من المحاصيل الشتوية الرئيسية في منطقة مصر العليـــا في السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧	٧٣
(٢٠)	شروط التجارة لكل من المحاصيل الصيفية والنيلية الرئيســـية فـــي منطقـــة مصر العليا في السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٨	٧٥
(٢١)	معدلات التبادل ما بين المنتجات الزراعية ، والمدخلات الزراعية من وقـــود وكيماويات وأسعار المستهلك في الريف في السنوات ١٩٨١ - ١٩٩٩	٧٧
(٢٢)	الأستقطاعات من الأراضى الزراعية للأغراض غير الزارعية خلال الفـــترة ١٩٨٣ - ١٩٩٥ ونسبتها الى اجمالى الزمام المنزرع في عام ١٩٨٢	١٠١
(٢٣)	الوزن النسبى لأعداد المزارع والمساحات المستخدمة لنظـــم الـــرى غـــير التقليدية في اجمالى عدد المزارع والمساحات المروية المنزرعة في عـــامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	١٠٦
(٢٤)	مساحة الحدائق في مناطق الوجـــه البحـــري ، والقبلـــى وفـــى محافظـــات الصحارى والأراضى الجديدة خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٧	١١٢

"تابع فهرس الجداول"

رقم الجدول	عنـــــــوان الجدول	رقم الصفحة
(٢٥)	التغير في درجة تنوع الأصناف المنزرعة من محـــاصيل القمـــح ، والأرز ، والأذرة الشامى ، ودرجة انتشار زراعة الأصناف الجديدة منها بين مجتمـــع المنتجين خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٧	١١٧
(٢٦)	معدل النمو السنوى في انتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية الرئيسية فـــي السنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٨	١٢٩
(٢٧)	أعداد المذبوحات من الأبقـــار والجـــاموس والأغنـــام والمـــاعز بالمجـــازر الحكومية خلال السنوات ١٩٨٢ - ١٩٩٨	١٣٥
(٢٨)	التركيب المحصولى في الموسم الشتوى بالوجه البحـــري خـــلال الســـنوات ١٩٨٢ - ١٩٩٧	١٤٩
(٢٩)	التركيب المحصولى في الموسم الصيفى والنيلى في الوجه البحـــري خـــلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧	١٥٠
(٣٠)	اتجاهات التغير في انتاجية المحاصيل الشتوية الرئيسية بالقياس الى انتاجية بدائلها المحصولية في الوجه البحري في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٨	١٥١
(٣١)	اتجاهات التغير في انتاجية المحاصيل الصيفية والنيلية الرئيســـية بالقيـــاس الى انتاجية بدائلها المحصولية في الوجه البحرى خلال الســـنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٨	١٥٢
(٣٢)	التركيب المحصولى في الموسم الشتوى في مصر الوسطى خـــــلال الفـــترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧	١٥٩
(٣٣)	التركيب المحصولى في الموسم الصيفى النيلى في مصـــر الوســـطى خـــلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧	١٦٠
(٣٤)	اتجاهات التغير في انتاجية المحاصيل الشتوية الرئيسية بالقياس الى انتاجية بدائلها المحصولية في منطقة مصر الوسطى فى السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٧	١٦١
(٣٥)	اتجاهات التغير في انتاجية المحاصيل الصيفية والنيلية الرئيســـية بالقيـــاس الى انتاجية بدائلها المحصولية في منطقة مصر الوســـطى فـــى الســـنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٨	١٦٢
(٣٦)	التركيب المحصولى في الموسم الشتوى في مصـــر العليـــا خـــلال الفـــترة ١٩٨٢-١٩٩٧	١٦٩
(٣٧)	التركيب المحصولى في الموسم الصيفى والنيلى في مصر العليا خلال الفـــترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧	١٧٠

"تابع فهرس الجداول"

رقم الجدول	عنـــــــوان الجدول	رقم الصفحة
(٣٨)	اتجاهات التغير في انتاجية المحاصيل الشتوية الرئيسية بالقياس الى انتاجية بدائلها المحصولية في منطقة مصر العليا في السنوات ١٩٨٣ – ١٩٩٨	١٧١
(٣٩)	اتجاهات التغير في انتاجية المحاصيل الصيفية والنيلية بالقياس الى انتاجيـة بدائلها المحصولية في منطقة مصر العليا في السنوات ١٩٨٣ – ١٩٩٨ .	١٧٢
(٤٠)	التوزيع النسبى للمساحة الأرضية المنزرعة ما بيـن محـاصيل الفاكهـة ، والمحاصيل الحقلية والخضروات حسب الفئات المساحية للمنشآت الانتاجيـة الزراعية خلال السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	١٧٦
(٤١)	التركيب المحصولى لعام ١٩٩٠/٨٩ حسب الفئة المساحية للمزرعة	١٧٧
(٤٢)	معاملات إنحدار دوال إستجابة العرض من المحاصيل الرئيسـية للتغـيرات السعرية والإنتاجية فى مناطق الوجه البحرى	١٩٣
(٤٣)	معاملات إنحدار دوال إستجابة العرض من المحاصيل الرئيسـية للتغـيرات السعرية والإنتاجية فى مناطق مصر الوسطى	١٩٩
(٤٤)	معاملات إنحدار دوال إستجابة العرض من المحاصيل الرئيسـية للتغـيرات السعرية والإنتاجية فى مناطق مصر العليا	٢٠٤

تقديـــــم

إن التحول الأخير للنظام الإقتصادى المصرى من نظام الإقتصاد الموجه بمـــا كـــان يتضمنه من نظام التخطيط الإلزامى ، الى نظام آليات السوق الحرة بما يتضمنه مـــن نظـــام التخطيط التأشيرى ، إنما يعنى بدوره أن النظام الأخير يشكل الاطار العام لتوجيه المـــوارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة ، وفقا لآلياته ٠ وبغض النظر عن ما قد يطرح مـــن تساؤلات حول فاعلية هذا النظام في تحقيق أهداف التنمية الزراعية أو مدى توافر الشـــروط والعوامل اللازمة لعمل آلياته بكفاءة ، هناك من التساؤلات الأخرى التى تطرح حول مـــدى أو درجة استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية بحكم ما قد يوصف بـــه هذا المجتمع مـــن سمات اقتصادية واجتماعية وثقافيـــة تؤثـــر فـــي اســـتجابته للسياســـة الزراعية ، ومن ثم في ما تسعى اليه هذه السياسات من أهداف ٠ فالسياسات الزراعية بمـــا تشتمل عليه من أدوات مختلفة تستهدف تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية التى يعمـــل في إطارها مجتمع المنتجين الزراعيين وتشكيلها في الاتجاهات التى تساعد علـــى توجيـــه قرارات المنتج الزراعى الفرد بشأن تخصيص موارده الانتاجية في الاتجاهات التى تحقـــق الأهداف التنموية المخططة ٠ وفى إطار ما قد يوصف به المجتمع الزراعى من تباين فئاتـــه المختلفة من حيث سماتها الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في تحديد قراراتها الاســـتثمارية والانتاجية ، فإنه لمن الطبيعى أن يتبع ذلك احتمالات تباين فئات هذا المجتمع في استجابتها للسياسة الزراعية وهو ما يحدد بدوره درجة استجابة هذا المجتمع في مجموعه للسياســـات الزراعية ٠

فإذا كانت درجة تحقيق الأهداف الزراعية المخططة تتوقف في جانب منـــها علـــى مدى أو درجة التكامل والتناسق بين أدوات السياسات الزراعية المخططـــة والمنفـــذة فـــي سبيل تحقيق هذه الأهداف ، فإنها تتوقف في الجانب الآخر منها على درجة استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين لهذه السياسات ٠ ومع ما توصف به الزراعة المصريـــة مـــن صغـــر مساحة المزرعة المصرية بشكل عام وسيادة المزارع القزمية والصغيرة بها بشكل خـــاص مع ما قد توصف به مثل هذه المزارع من سمات اقتصادية واجتماعية توصف معها بضعف استجابتها للسياسة الزراعية ، فإن احتمالات ضعف استجابة مجتمع المنتجيـــن الزراعييـــن للسياسة الزراعية يعد من التساؤلات المطروحة ٠ ولهذا فقد حدد الهدف العـــام للدراســـة الحالية في دراسة وتحليل إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية بأدواتها

المختلفة ، متضمنة دراسة وتحليل استجابة الفئات المختلفة من هذا المجتمع لهذه السياسات مع المقارنة فيما بينها وفقا للأقاليم الانتاجية الرئيسية واستخلاص العوامل المؤثرة أو المحددة لدرجة استجابته تمهيدا لتحديد السياسات أو الأدوات اللازمة لرفع درجة استجابته لهذه السياسات ، وتناسقها مع ما تهدف إليه من أهداف ، وذلك الى جانب استخلاص بعض المؤشرات التى يمكن أن تفيد المخطط أو واضعى السياسة الزراعية بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية المتوقعة للسياسة الزراعية المخططة ٠

ولتحقيق الهدف العام من الدراسة قسمت الدراسة الى ثلاث فصول رئيسية ، يهدف الفصل الأول منها الى التعريف بمجتمع المنتجين الزراعيين من حيث تعداد مساحة منشآته الانتاجية ، وهيكلها وفقا للكيان القانونى ، والتكثيف الرأسمالى بها ، ومواردها البشرية ، متضمنة التعريف بقوى العمل البشرى بها ومصادرها ، والسمات الاجتماعية لمدير المنشأة الانتاجية الزراعية ٠ أما الفصل الثانى من الدراسة فقد استهدف التعريف بأهداف وسياسات التنمية الزراعية خلال الفترة منذ عام ١٩٨٣/٨٢ وحتى السنوات الأخيرة من عقد التسعينات ، حيث اشتمل على التعريف بالأهداف الكلية المخططة للتنمية الزراعية خلال هذه الفترة الى جانب التعريف بالسياسات الزراعية والأهداف التفصيلية لخطط التنمية الزراعية خلال نفس الفترة ، وحيث انتهى الى تحديد إشارات السياسات الزراعية الى مجتمع المنتجين الزراعيين خلال هذه الفترة ، ودراسة اتجاهاتها ٠ أما الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة فقد استهدف التعريف بالعوامل المحددة والمؤثرة على استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية ، ومؤشرات الاستجابة ، حيث اشتمل هذا الفصل على التعريف بالعوامل المؤثرة على استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية متضمنا دراسة وتحليل درجة تواجد مثل هذه العوامل فى المجتمع الزراعى المصرى ، وحيث انتهى الى عرض مؤشرات قياس الاستجابة للسياسة الزراعية من قبل مجتمع المنتجين وفقا لإشاراتها المرسلة الى هذا المجتمع متضمنة قياس هذه الاستجابة سواء من خلال اتجاهاتها العامة بالقياس الى الاتجاهات العامة لإشارات السياسة الزراعية ، أو من خلال القياس الكمى لبعض هذه المؤشرات من خلال النماذج الرياضية والاحصائية ، وحيث إنتهت الدراسة بموجز لأهم النتائج والتوصيات ٠

ولقد إعتمدت الدراسة في اعدادها على اسلوب التحليل الوصفي المستند على أدبيات النظريات الاقتصادية والاجتماعية مستعينة في ذلك ببعض الأدوات الحسابية والاحصائية البسيطة ، وعلى النماذج الرياضية والاحصائية التى تخدم أهداف الدراسة ، في إطار ما هو متاح من بيانات ومعلومات منشورة تتصل بموضوع الدراسة ، ومصدرها الأساسى وزارة الزراعة ، ووزارة التخطيط ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الى جانب ما تضمنته بعض الدراسات السابقة المنشورة من بيانات ومعلومات ونتائج تتصل بموضوع الدراسة ٠

ولقد شارك في إعداد الدراسة كل من أ٠د٠ عبد القادر دياب (باحث رئيسى) ، أ٠د٠ أحمد عبد الوهاب برانية الأستاذ المتفرغ بالمعهد ، د٠ نجوان سعد الدين ، د٠ سمير عريقات الخبراء الأوائل بالمعهد ، د٠ منى الدسوقى الخبير بالمعهد ٠ كما عاون في تجميع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة أ٠ سحر البهائى الباحثة بالمعهد ٠

الفصل الأول :"مجتمع المنتجين الزراعيين بالزراعة المصرية"

(١/١) تمهيـــــد :

يمكن القول بأن السياسات الزراعية بما تشتمل عليه من أدوات مختلفة تستـــتهدف تحسين البيئة الإقتصادية والإجتماعية التى يعمل فى إطارها مجتمع المنتجيـــن الزراعييـــن وتشكيلها فى الإتجاهات التى تساعد على تحقيق أهداف التنمية الزراعيـــة بمـــا لـــها مـــن تأثيرات على قرارات المنتج الزراعى الفرد . حيث يظل المنتج الزراعى الفرد هو صـــاحب القرار فيما يتصل بتوجيه موارده الإنتاجيه وإستخداماتها بإستثناء ظروف التدخل الحكومـــى المباشر فى ذلك . وتستند السياسات الزراعية فى تحقيق أهدافها علـــى مســـتوى مجتمـــع المنتجين الزراعيين على ماترسله من إشارات إلى هذا المجتمع ، والذى يتوقع أن تتبـــاين فئاته المختلفة فى الإستجابة لمثل هذه الإشارات تبعا لتباينها فى كثـــير مـــن الإعتبـــارات الإقتصادية والإجتماعية التى تحكم متخذ القرار بالمنشأه الإنتاجيه الزراعية فى هذا الشأن ، حيث تختلف هذه الإعتبارات بدورها من منشأة إنتاجية إلى أخرى تبعا لقدراتها الإقتصاديه ، والظروف الإجتماعيه والثقافيه لمتخذ القرار ، وهو ماقد يعكس فى النهايـــة تـــأثر درجـــة إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية أو للتغـــيرات بـــها بالخصـــائص الإقتصادية والإجتماعية للمنشأة الإنتاجية الزراعية ، بل وعلـــى مـــاقد يحـــدث فـــى هـــذه الخصائص من تغيرات بمرور الزمن .

ولهذا فإن الفصل الحالى من الدراسة يهدف إلـــى التعريـــف بمجتمـــع المنتجيـــن الزراعيين من حيث عدد منشآته الإنتاجية ، وقدراتها الإقتصاديـــة إلـــى جـــانب التعريـــف بالظروف الإجتماعية التى يعمل فى إطارها متخذ القرار على مستوى هذه المنشأة ، متضمنا فى ذلك التعريف بأهم التغيرات التى سجلتها السنوات القريبة الماضية فى هـــذا المجتمـــع سواء من حيث عدد منشآته الإنتاجية أو خصائصها الإقتصادية والإجتماعية .

(٢/١) تعداد ومساحة المنشآت الإنتاجية الزراعية :

يمكن تعريف المنشأة الإنتاجية الزراعية بتعريف مطابق لتعريف التعدادات الزراعية للحيازة الزراعية ، والتى تعرف على أنها جميع الأراضى التى يستثمرها الحائز داخل نفـس المركز ، وتدار إدارة إقتصادية وفنية واحدة على ان يكون الحائز مسئولا عنها ماليا ،

وإداريا وعن إتخاذ القرارات الفنية الزراعية بها . ويدخل فى إطار الحيازة الزراعية أعداد الماشية والحيوانات ، والدواجن ، وخلايا النحل ، والأسماك كجزء من الحيازة .

ففى إطار هذا التعريف للحيازة الزراعية ، فإنها تعد بمثابة المنشأة الإنتاجية فى قطاع الزراعة ، والتى تعد هى المسئوله عن توجيه مواردها نحو الأنشطة الإنتاجية المختلفة وفقا لتوقعات وأهداف متخذ القرار بها ، وحيث تشكل فى النهايه المحصلة النهائية لنتائج قرارات المنشآت الإنتاجية الزراعية إتجاه تخصيص الموارد الزراعية فى قطاع الزراعة بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة إلى جانب الإستثمار بها .

وفى إطار التعريف السابق تحدد أعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية (والحائزة لأراضى زراعية) بنحو ٢,٩ مليون فى عام ١٩٩٠/٨٩ وفقا لنتائج التعداد الزراعى لنفس العام ، وذلك مقابل ٢,٤٧ مليون منشأة إنتاجية فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ١,٦٤٢ مليون منشأة فى عام ١٩٦١ ، ونحو ١,٠٠٢ مليون منشأه [١]. فى عام ١٩٥٠. إن التزايد الكبير فى أعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية خلال الفترة مابين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ وإن كان يفسر فى جانب كبير منه بأثر قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت فى عام ١٩٥٢ ومابعدها إلا أن ذلك لاينفى مشاركة العوامل التاريخية الأخرى والممثله فى حقوق الإرث وشراء وبيع الأراضى الزراعية ، فى تزايد أعداد المنشآت الإنتاجيه خلال هذه الفتر كما شاركت أيضا فى تزايد أعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية خلال الفترة مابين عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ ، إلى جانب ماساهمت به برامج إستصلاح الأراضى الجديدة فى هذا الشأن حيث إزدادت المساحة الأرضية الإجمالية المحازة عن طريق المنشآت الإنتاجية الزراعية من نحو ٦,٦٣٢ مليون فدان فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٧,٨٥٠ مليون فدان فى عام ١٩٩٠/٨٩ بما يتضمنه ذلك من إضافات جديدة إلى أعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية .

وبغض النظر عن الأسباب المسئوله عن تزايد اعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية ، فإن تزايد أعدادها فى حد ذاته خاصة خلال الفترة الأخيرة قد يكون له مدلوله بالنسبه لإستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين وغيرهم من المستثمرين للسياسات الزراعية ، وعلى نحو ماستشير إليه الدراسة فيما بعد . وهنا أيضا يعد حجم المنشأه الإنتاجية الزراعية من

العوامل التى يثار حولها الحوار بالنسبة لتأثيره على إستجابة المنتج الزراعى للسياسة الزراعية أمام مقولة ضعف إستجابة مزارع الكفاف للسياسة الزراعية بسبب قلة إنتاجها للأسواق . وفى هذا الشأن فإن المتوسط العام لمساحة المنشأة الإنتاجية الزراعية بالتعدادات الزراعية لعامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ والبالغ نحو ٢,٧٠ فدان ، يكشف عن سيادة المزارع الصغيرة والقزمية فى الزراعة المصرية ، وهو ماقد يشير فى مضمونه إلى ضعف إستجابة قطاع المنتجين الزراعيين للتغيرات فى السياسة الزراعية أمام المقولة المشار إليها ، حيث تكشف نتائج التعدادت الزراعية المشار إليها عن أن المزارع ذات المساحة الأقل من فدان تمثل نحو ٣٢,٣% من إجمالى أعداد المزارع بالقطاع فى عام ١٩٨٢/٨١ ، كما ترتفع نسبة تمثيلها بين مزارع القطاع لتصل إلى نحو ٣٦,١% فى عام ١٩٩٠/٨٩ كما بلغت نسبة تمثيل المساحة الإجمالية لهذه الفئة من المزارع فى المساحة الإجمالية للمزارع بالقطاع نحو ٦,٠٢% ، ٦,٥٠% منها فى عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ على الترتيب . أما أعداد المزارع فى الفئة التى تتراوح مساحة كل منها مابين ١ - أقل من ٢ فدان فبلغت نسبة تمثيلها بين مزارع القطاع نحو ٢٥,٣% منها فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٢٤,٥% منها فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما بلغت نسبة تمثيل المساحة الإجمالية لهذه الفئة من المزارع فى المساحة الإجمالية لإجمالى المزارع بالقطاع نحو ١٢,٥٢% ، ١٢,٠% فى كلا العامين على الترتيب . اما فئة المزارع التى تتراوح مساحة كل منها مابين ٢ - أقل من ٣ فدان فتبلغ نسبة تمثيل أعدادها بين مزارع القطاع نحو ١٩,٣٦% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ١٧,٣% فى عام ١٩٩٠/٨٩ كما بلغت نسبة تمثيل مساحتها الإجمالية فى المساحة الإجمالية لمزارع القطاع نحو ١٦,١٨% ، ١٤,٥% فى كلا العامين على الترتيب .

وفى إطار ماسبق ذكره عن نسبة تمثيل اعداد ومساحة كل من فئات المزارع الثلاث المشار إليها فى إجمالى أعداد ومزارع القطاع يمكن القول بأن المجموع الكلى لأعداد هذه الفئات الثلاث من المزارع يمثل نحو ٧٦,٧% ، ٧٧,٩% من مجموع مزارع القطاع فى عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ على الترتيب ، كما بلغت نسبة تمثيل مساحتها الإجمالية فى إجمالى مساحة مزارع القطاع نحو ٣٤,٧٢% ، ٣٣,٠% فى كلا العامين على الترتيب . وفى ظل فرضية أن هذه الفئات من المزارع تعبر عن مايسمى بمزارع الكفاف ، والتى قد توصف من قبل البعض بضعف إستجابتها للتغيرات فى السياسة الزراعية لأمكن

تقدير إحتمالات ذلك على درجة إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للتغيرات فى السياسة الزراعية على المستوى الكلى للقطاع ، حيث يبلغ المتوسط العام للمزرعة للفئات الثلاث مجتمعة مايقرب من ١,٢٢ فدان (٠.٥١ هكتار) وبمدى تراوح مابين ٠,٥ - ٢,٢٧ فدان (٠,٢١ - ٠,٩٥ هكتار) فى عام ١٩٨٢/٨١ ، كما بلغ المتوسط العام للمزرعة منها فى عام ١٩٩٠/٨٩ نحو ١,١٤ فدان (٠,٤٨ هكتار) وبمدى تراوح مابين ٠,٥- ٢,٢٧ فدان (٠,٢١ - ٠,٩٥ هكتار) فى عام ١٩٩٠/٨٩ وعلى نحو مايشير إليه الجدول رقم (١) . هذا وإن كان من الجدير بالملاحظة هنا أن إنخفاض نسبة تمثيل المساحة الكلية لإجمالى هذه الفئات الثلاث من المزارع فى إجمالى المساحة الكلية لمزارع القطاع ، عن نسبة تمثيل إجمالى أعداد هذه الفئات فى إجمالى أعداد المزارع بالقطاع قد يخفف إلى حد ما من تأثيرها السلبى على درجة إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للتغيرات فى السياسة الزراعية على المستوى الكلى للقطاع .

هذا وإذا ماتجاوزنا الفرضية السابقة بالقول بأن مزارع الكفاف قد تمتد لتشمل تلك الشرائح من المزارع التى تصل مساحة كل منها إلى أقل من ٥ فدان لأمكن تقدير إحتمالات تأثيرها على ضعف إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للتغير فى السياسات الزراعية على المستوى الكلى للقطاع بدرجات أكبر عنه فى الفرضية السابقه ، حيث تبلغ نسبة تمثيل أعداد المزارع التى تبلغ مساحة كل منها أقل من ٥ فدان فى إجمالى أعداد مزارع القطاع نحو ٩٠% تقريبا فى كلا التعدادين السابق ذكرهما ، كما تمثل مساحتها الإجمالية مايقرب من ٥٠% من إجمالى مساحة مزارع القطاع ، ويبلغ المتوسط العام لمساحة المزرعة منها مايقرب من ١,٥٠ فدان (٠,٦٣ هكتار) ، وعلى نحو مايشير إليه نفس الجدول سابق الذكر. والذى يعكس فى نفس الوقت تناقص أعداد المزارع الأخرى التى تزيد مساحة كل منها عن خمسة أفدنة مع تناقص نسبة تمثيل أعدادها ومساحتها الإجمالية فى إجمالى أعداد مزارع القطاع ومساحتها الإجمالية ، مع تزايد الفئة المساحية للمزرعة .

(٣/١) هيكل المنشآت الإنتاجية الزراعية وفقا لكيانها القانونى :

توصف المزارع الكبيرة والمتوسطة على أنها تنتج من أجل السوق حيث تسمح طاقتها الإنتاجية بوجود فائض من الإنتاج من أجل السوق ، ومن ثم فهى توصف بإرتفاع درجة إستجابتها لمؤشرات السوق (وبالتالى للسياسات الزراعية) بالقياس إلى درجة

جدول رقم (١) هيكل حيازة الأراضى الزراعية وفقا لفئات مساحة
الحيازة الزراعية فى عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

فئات مساحية الحيازة (فدان)	عدد الحيازات				المساحة الإجمالية (فدان)				متوسط مساحة الحيازة (فدان)	
	١٩٨٢/٨١ (١)		١٩٩٠/٨٩ (٢)		١٩٨٢/٨١ (١)		١٩٩٠/٨٩ (٢)		١٩٨٢/٨١	١٩٩/٨٩
	ألف	%	ألف	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%		
أقل من ١	٧٩٦,٤	٣٢,٢٦	١٠٥٠,٩	٣٦,١	٣٩٩,٤	٦,٠٢	٥٠٨,١	٦,٥	٠,٥	٠,٥
١- اقل من ٢	٦٢٣,٩	٢٥,٢٨	٧١٣,٨	٢٤,٥	٨٣٠,١	١٢,٥٢	٩٤١,١	١٢,٠	١,٣٣	١,٣٢
٢- أقل من ٣	٤٧٣,٠	١٩,١٦	٥٠٢,١	١٧,٣	١٠٧٣,١	١٦,١٨	١١٣٧,٤	١٤,٥	٢,٢٧	٢,٢٧
جملة	١٨٩٣,٣	٧٦,٧	٢٢٦٦,٨	٧٧,٩	٢٣٠٢,٦	٣٤,٧٢	٢٥٨٦,٦	٣٣,٠	١,٢٢	١,١٤
٣- أقل من ٤	٢٢٣,٢	٩,٠٤	٢٣٩,١	٨,٢	٧٢٢,٤	١٠,٨٩	٧٧٦,٦	١٠,٠	٣,٢٤	٣,٢٥
٤- أقل من ٥	١٠٧,٤	٤,٣٥	١١١,٢	٣,٨	٤٥٨,٦	٦,٩١	٤٧٤,٣	٦,٠	٤,٢٧	٤,٢٧
اقل من ٥	٢٢٢٣,٩	٩٠,٠٩	٢٦١٧,١	٨٩,٩	٣٤٨٣,٦	٥٢,٥٢	٣٨٣٧,٥	٤٩,٠	١.٥٧	١,٤٧
٥- أقل من ١٠	١٧٠,٢	٦,٩	١٩٨,٩	٦,٨	١٠٩٨,٢	١٦,٥٦	١٢٥٠,٩	١٥,٩	٦,٤٥	٦,٢٩
١٠- أقل من ٢٠	٤٦,٧	١,٩	٦٠,٩	٢,١	٦١٣,٣	٩,٢٥	٧٩٣,٧	١٠,١	٠١٣,١٣	١٣,٠٣
٢٠- أقل من ٣٠	١٢,٣	٠,٥	١٦,٨	٠,٦	٢٩٥,٠	٤,٤٥	٣٨٧,١	٤,٩	٢٣,٩٨	٢٣,٠٤
٣٠- اقل من ٥٠	٨,٠٤	٠,٢٣	١٠,٥	٠,٤	٢٩٧,٩	٤.٤٩	٣٨٣,٣	٤,٩	٣٧,٠٥	٣٦,٥٠
٥٠- أقل من ١٠٠	٣,٠٩	٠,١٣	٤,٥	٠,٢	١٩٤,٥	٢,٩٣	٢٨٧,٦	٣,٧	٦٢,٩٤	٦٣,٩١
١٠٠ فدان فأكثر *	٠,٨٥٩	٠,٠٣	١,٦٠	٠,١	٦٥٠,٠	٩,٨	٩٠٩,٨	١١,٦	٧٥٦,٦٩	٥٦٨,٦٣
الإجمالى	٢٤٦٨,٤١	١٠٠	٢٩١٠,٣	١٠٠	٦٦٣٢,٥	١٠٠	٧٨٤٩,٩	١٠٠	٢,٦٩	٢,٧٠

المصدر :

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١ .

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى التعداد الزراعى لعام ١٩٩٠/٨٩ .

* تعبر هذه الفئة عن حيازة أراضى الحكومة وشركات قطاع الأعمال العام .

إستجابة المزارع الصغيرة والقزمية . وإذا كانت المزارع الصغيرة والقزمية يمكن أن تخضع لإختبار فرضية ضعف إستجابتها لمؤشرات السوق (ومن ثم السياسات الزراعية) ، إلا أن هناك فرضية التباين بين هذه المزارع الصغيره والقزمية من حيث درجة إستجابتها لمؤشرات السوق تبعا لكيانها القانونى ، حيث تشير هذه الفرضيه إلى ان المزارع الصغيرة والقزمية المستأجرة بطريق الإيجار النقدى تعد أكثر إستجابة لمؤشرات السوق عن غيرها من المزارع المماثلة المملوكة ، حيث تهدف إلى الإنتاج من أجل السوق بغرض مقابلة الأعباء المالية اللازمة لدفع الإيجار وغيره من المصروفات ، مثلها فى ذلك مثل المزارع الكبيره والمتوسطة . وفى هذا السياق فإن نتائج التعدادات الزراعية لعلمى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ تشير إلى أن سيادة القرار على مستوى المنشآت الإنتاجية الزراعية بالقطاع يخضع للمنشآت المملوكه ملكية كاملة حيث تسود هذه المنشآت قطاع الزراعة سواء من حيث العدد أو المساحة الإجمالية ، حيث بلغت نسبة تمثيل أعدادها فى إجمالى أعداد المزارع بالقطاع نحو ٦١,٦٧% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وإزدادت إلى مايقرب من ٦٧,٦٤% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما بلغت نسبة تمثيل مساحتها الإجماليه فى إجمالى مساحة المزارع بالقطاع نحو ٦٢,٣٥% فى عام ١٩٨٢/٨١ إزدادت إلى نحو ٦٤,٨٥% فى عام ١٩٩٠/٨٩. أما المزارع المستأجرة بنظام الإيجار النقدى بالكامل فقد بلغت نسبة تمثيل أعدادها فى إجمالى عدد المزارع بالقطاع نحو ١٧,٩٧% فى عام ١٩٨٢/٨١ إنخفضت إلى نحو ١٣,٣% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما بلغت نسبة تمثيل مساحتها الإجمالية فى إجمالى مساحة المزارع بالقطاع نحو ١١,٨٩% فى عام ١٩٨٢/٨١ إنخفضت إلى نحو ٨,٦٣% منها فى عام ١٩٩٠/٨٩. أما المزارع المستأجرة بنظام المشاركة فتعد نسبة تمثيلها بين مزارع القطاع سواء من حيث العدد أو المساحة محدودة على نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٢). أما المزارع التى تجمع مابين النظم السابقه (ملك/إيجار نقدى/ مشاركة/أخرى) فبلغت نسبة تمثيل أعدادها فى إجمالى عدد المزارع بالقطاع نحو ١٨,٣٧% ، ١٧,٥٣% فى كل من عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ على الترتيب ، كما بلغت نسبة تمثيل مساحتها الإجماليه فى إجمالى مساحة المزارع بالقطاع نحو ٢٣,٨٥% ، ٢٥,٢٠% فى كل من العامين الأول ، والثانى على الترتيب ، حيث يلاحظ وجود تغيرات محدودة فى نسبة تمثيلها بين مزارع القطاع خلال الفتره مابين العامين المشار إليهما .

جدول رقم (٢) هيكل المنشآت الإنتاجية الزراعية وفقا لكيانها القانونى فى عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

%

فئات مساحة الحيازة	١٩٨٢/٨١								١٩٩٠/٨٩							
	مملوكة بالكامل		مستأجرة نقداً بالكامل		مستأجرة بالمشاركة		لها اكثر من كيان قانونى		مملوكة بالكامل		مستأجرة نقداً		مستأجرة بالمشاركة		لها أكثر من كيان قانونى	
	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة
أقل من ٣ فدان	٦٢,٤٩	٥٧,٦٨	٢٠,٢٤	١٩,٥٧	١,٦٩	٢,٠٢	١٥,٥٨	٢٠,٧٣	٦٩,١٣	٦٣,٨٩	١٥,١٨	١٤.١٧	١,٤١	١,٧١	١٤,٢٨	٢٠,٢٣
٣- أقل من ٤	٥٦,٧٠	٥٦,٥٠	١٣,٠٤	١٢,٩٠	٣,٤٨	٣,٣٦	٢٦,٧٨	٢٧,٢٤	٦٠,٨٤	٦٠,٦٢	٩,٠٣	٨,٩٤	٢,٤٨	٢,٤٠	٢٧,٦٥	٢٨,٠٤
٤- أقل من ٥	٥٦,٩٩	٥٦,٩٠	١٠,٥٧	١٠,٥٤	٣,٦٣	٣,٥٢	٢٨,٨١	٢٩,٠٤	٦٠,٩	٦٠,٨٩	٧,٢٢	٧,١٨	٢,٤٠	٢,٣٤	٢٩,٤٨	٢٩,٥٩
أقل من ٥ فدان	٦١,٦٤	٥٧,٣٣	١٩,٠٥	١٧,٠٠	١,٩٦	٢,٥٠	١٧,٣٥	٢٣,١٧	٦٨,٠٣	٦٢,٨٦	١٤,٢٨	١٢,٢٥	١,٥٥	١,٩٣	١٦,١٤	٢٢,٩٦
٥- أقل من ١٠	٦٠,٣٥	٥٩,٧١	١٠,٠٤	٩,٠٧	٢,٨٠	٢,٦٣	٢٦,٨١	٢٨,٥٩	٦٤,٣٤	٦٤,٠٤	٤,٥٩	٤,٤٨	١,٦٥	١,٥٨	٢٩,٤٢	٢٩,٩٠
١٠- أقل من ٢٠	٦٦,٩٣	٦٧,٣٦	٤,٢٢	٣,٩٧	١,١٧	١,٠٩	٢٧,٦٨	٢٧,٥٨	٦٥,٥٠	٦٥,٣٥	٤,٠٦	٣,٩٤	٠,٧٣	٠,٧١	٢٩,٧١	٣٠,٠
٢٠- أقل من ٣٠	٧٢,٩٠	٧١,٧٣	٣,٢٥	٣,١٢	٠,٥٤	٠,٥٣	٢٣,٣١	٢٤,٦٢	٦٤,٠٤	٦٤,١٧	٣,٩٧	٣,٨٢	٠,٣٦	٠,٣٥	٣١,٦٣	٣١,٦٦
٣٠- أقل من ٥٠	٧٢,٢٠	٧٢,٢٢	٢,٧١	٢,٦٤	٠,٥٠	٠,٥٠	٢٤,٥٩	٢٤,٦٤	٥٩,٦١	٥٩,٨٧	٤,٤٧	٤,٣٧	٠,٢٣	٠,٢٤	٣٥,٦٩	٣٥,٥٢
٥٠- أقل من ١٠٠	٧٠,١٣	٧٠,٧٦	٢,٠٧	٢,٠٧	٠,١٩	٠,٢٠	٢٧,٦١	٢٦,٩٧	٥٢,٧	٥٢,٥٦	٨,٢١	٨,٠٤	٠,٣١	٠,٢٩	٣٨,٧٨	٣٩,١١
١٠٠ فدان فأكثر	٠٧١,٧١	٧٧,٦٩	٤,٦٦	٧,٩١	٠,٥٨	٠,١٤	٢٣,٠٥	١٤,٢٦	٥٠,٨٦	٨٠,١٠	١٩,٤٨	٧,١٥	٠,٣٧	٠,١٣	٠٢٩,٢٩	١٢,٦٢
الإجمالى	٦١,٦٧	٦٢,٣٥	١٧,٩٧	١١,٨٩	١,٩٩	١,٩١	١٨,٣٧	٢٣,٨٥	٦٧,٦٤	٦٤,٨٥	١٣,٣٠	٨,٦٣	١,٥٣	١,٣٢	١٧,٥٣	٢٥,٢٠

المصدر : نفس المراجع السابقة (٢،١)

هذا وإذا كانت المؤشرات السابقة تعكس سيادة تأثير إعتبارات مساحة المنشأة الإنتاجية على إتخاذ القرار أكثر من درجة تأثير الإعتبارات المالية الناشئة عن الإيجار النقدى ، بل وتناقص درجة تأثير هذه الإعتبارات فى العام الأخير ٨٩/١٩٩٠ عنه فى عام ٨١/١٩٨٢ على المستوى الكلى للقطاع ، إلا أنه لمن الملاحظ هنا تباين الأوضاع فيما بين المزارع الكبيرة والمتوسطة من ناحية ، والمزارع الصغيرة والقزمية من ناحية أخرى من حيث إتجاهات تأثير كل من هذه الإعتبارات ، حيث التباين فى إتجاهات التغير فى الكيان القانونى فيما بينها ، وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول سابق الذكر . حيث يلاحظ تناقص نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية المملوكة بالكامل فى حالة المنشآت الحائزه لعشرة أفدنة فأكثر، مع تزايد الإنخفاض فى نسبة تمثيلها بإرتفاع مساحة الفئات الحيازيه ، وذلك لصالح المنشآت الإنتاجيه وفقا لنظام الإيجار النقدى ، وعلى نحو ماهو وارد بالجدول المشار اليه . هذا وإذا كان مثل هذا الإتجاه بالنسبه لهذه الفئات الحيازيه غير ذى مضمون بالنسبه لأهداف الدراسه فى ظل فرضية أن هذه النماذج من المنشآت الإنتاجيه تعمل على الإنتاج من أجل السوق ، ومن ثم الإستجابة لمؤشراته ، إلا أن الأمر قد يختلف بالنسبه للمزارع الصغيره والقزمية ، والتى يلاحظ تزايد نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية المملوكة ملكية كاملة فيما بينها ، مابين عامى ٨١/١٩٨٢ ، ٨٩/١٩٩٠ ، مع تناقص نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية وفقا لنظام الإيجار النقدى فيما بينها ، وإن كانت نسبة تمثيل المنشآت الأخيرة داخل هذه الشريحة من المزارع الصغيره والكبيره أعلى عنه فى حالة المزارع الكبيره والمتوسطة . حيث بلغت نسبة تمثيل أعداد المزارع ذات المساحات الأقل من ٣ أفدنه والمستأجرة وفقا لنظام الإيجار النقدى فى إجمالى أعداد هذه الفئه من المزارع نحو ٢٠,٢٤% فى عام ٨١/١٩٨٢ ، ثم إنخفضت إلى مانسبته ١٥,١٨% منها فى عام ٨٩/١٩٩٠، كما بلغت نسبة تمثيل المساحة الإجمالية لهذه الفئه من المزارع المستأجره نقدا فى إجمالى مساحة هذه الفئه من المزارع نحو ١٩,٥٧% فى عام ٨١/١٩٨٢ ثم إنخفضت إلى نحو ١٤,١٧% فى عام ٨٩/١٩٩٠ . وفى المقابل يلاحظ إرتفاع نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية المملوكة ملكية كاملة بين هذه الشريحة من المنشآت سواء من حيث العدد أو المساحة حيث إرتفعت نسبة تمثيل أعدادها فى إجمالى اعداد هذه الشريحة (الأقل من ٣ فدان) إلى نحو ٦٩,١٣% فى عام ٨٩/١٩٩٠ مقابل نسبة بلغت نحو ٦٢,٤٩% فى عام ٨١/١٩٨٢ ، كما إرتفعت نسبة تمثيل مساحتها الإجمالية فى إجمالى مساحة نفس

الشريحة من المزارع من نحو ٥٧,٦٨% فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٦٣,٨٩% فى عام ١٩٩٠/٨٩ .

وعلى المستوى الكلى لمجموعة المنشآت الإنتاجية الحائزة لأقل من خمسة أفدنة (بإفتراض أنها تعبر عن مجموعة المزارع الصغيرة والقزمية) فيلاحظ إرتفاع نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية المملوكة ملكية كاملة فيما بينها سواء من حيث العدد أو المساحة ، حيث بلغت نسبة تمثيل أعدادها فى إجمالى أعداد شرائح هذه الفئه من المزارع نحو ٦١,٦٤% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وإزدادت إلى ٦٨,٠٣% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما بلغت نسبة تمثيل مساحتها فى إجمالى مساحة شرائح هذه الفئه من المزارع نحو ٥٧,٣٣% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وإزدادت إلى نحو ٦٢,٨٦% فى عام ١٩٩٠/٨٩ . وفى المقابل إنخفضت نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية وفقا لنظام الإيجار النقدى سواء من حيث العدد أو المساحة ، حيث بلغت نسبة أعدادها إلى إجمالى أعداد شرائح هذه الفئه من المزارع نحو ١٩,٠٥% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وإنخفضت لتصل إلى نحو ١٤,٢٨% منها فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما بلغت نسبة تمثيل المساحة الإجمالية للمنشآت الإنتاجية بنظام الإيجار النقدى فى إجمالى مساحة شرائح هذه الفئة من المزارع نحو ١٧,٠% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وإنخفضت إلى نحو ١٢,٢٥% فى عام ١٩٩٠/٨٩ (جدول رقم ٢) .

وبناء على ماسبق ذكره وإذا ماسلمنا بفرضية إستجابة المنشآت الإنتاجية الصغيرة بنظام الإيجار النقدى تعد أكبر إستجابة لمؤشرات السوق عن غيرها من المنشآت المناظرة من حيث الحجم ، لأمكن القول بأن فى الإتجاهات المشار إليها مايعكس بالتبعية إحتمالات تناقص تأثير الإعتبارات المالية الناشئةعن إلتزامات دفع الإيجار النقدى على قرار أصحاب المنشآت الإنتاجية الصغيرة والقزمية ، ومن ثم إحتمالات ضعف درجة إستجابتها لمؤشرات السوق ، ومن ثم إشارات السياسات الزراعية .

هذا وفى إطار فرضية تباين المنشآت الإنتاجية فيما بينها من حيث درجة الإستجابة للتغيرات فى السياسة الزراعية تبعا لتباينها فى الحجم ، والكيان القانونى ، فمن الطبيعى أن يصاحب ذلك أيضا تباين درجة إستجابة هذه المنشآت للسياسة الزراعية من منطقة إلى أخرى تبعا لتباينها من حيث نسبة تمثيل الأحجام المختلفة ، والهيكل القانونى للمنشآت

الإنتاجية بها . وفى هذا الشأن يلاحظ وبشكل عام صغر متوسط مساحة المنشأة الإنتاجية الزراعية فى كل من منطقتى مصر العليا ، ومصر الوسطى عنه فى منطقة الوجه البحرى ، مما قد يعكس وبشكل عام أيضا سيادة المزارع الصغيرة والقزمية فى القطاع الزراعى بدرجة أكبر فى كل من منطقتى مصر العليا ، ومصر الوسطى عنه فى منطقة الوجه البحرى ، وهو ماقد يشير بدوره إلى إحتمالات إنخفاض درجة إستجابة المنشآت الإنتاجية للتغير فى السياسة الزراعية فى كل من المنطقة الأولى ، والثانية عنه فى منطقة الوجه البحرى ، وذلك فى ظل إعتبارات مساحة المنشأة وتأثيرها على قرارات المنشأة . أما من منظور التباين فى التوزيع الهيكلى للمنشآت الإنتاجية وفقا لكيانها القانونى بين المناطق الثلاث ، فإن كان من الملاحظ سيادة المنشآت الإنتاجية المملوكة ملكية كاملة بالقطاع الزراعى فى كل من المناطق الثلاث ، إلا أن نسبة تمثيل هذه المنشآت فى القطاع الزراعى بمنطقة وجه بحرى ترتفع عنه فى كل من منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا ، وفى المقابل يلاحظ أيضا أنه على الرغم من تماثل المناطق الثلاث من حيث إنخفاض نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية بنظام الإيجار النقدى فى القطاع الزراعى بكل منها فى عام ٨٩/١٩٩٠ عنه فى عام ٨١/١٩٨٢ سواء من حيث العدد أو المساحة ، فإن منطقة مصر الوسطى تتصف بإرتفاع نسبة تمثيل هذه النوعية من المنشآت الإنتاجية بقطاع الزراعة بها عنه فى منطقتى الوجه البحرى ، ومصر العليا وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٣) ، ومن ثم فإن فى مثل هذا التباين مايشير إلى تباين المناطق الثلاث من حيث تأثير الإعتبارات المالية الناشئة عن إلتزام دفع الإيجار النقدى على قرارات المنشأة ، مما قد يستخلص معه إرتفاع نسبة تأثير هذه الإعتبارات على قرارات المنشأه الإنتاجية فى إتجاه الإستجابة لمؤشرات السوق (ومن ثم الإستجابة لمؤشرات السياسة الزراعية) فى منطقة مصر الوسطى ، عنه فى منطقة الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، وهو ماقد يخفف من تأثير إعتبارات مساحة المنشأه خاصة الصغيرة والقزمية منها على الإتجاه المعاكس فى منطقة مصر الوسطى . وفى هذا الشأن أيضا إذا كان من الملاحظ إنخفاض نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية بنظام الإيجار النقدى فى قطاع الزراعة بمنطقة مصر العليا عنه فى منطقتى مصر الوسطى ، والوجه البحرى إلى جانب إنخفاض متوسط مساحة المنشأة بها بالقياس إلى المنطقتين الأخيرتين (جدول ٣) ، فإنه لمن المتوقع أن تكون درجة إستجابة المنشآت الإنتاجية بقطاع الزراعة فى منطقة مصر العليا أقل عنه فى المنطقتين الأخيرتين فى ظل الإعتبارات الإفتراضية المشار إليها من قبل .